شركة مطاحن مصر الوسطي
ش.م.م

مكتب ارئيس التنفيذى
المركز الرئيسي – المنيا
ت: ٠٨٦/٣٦٤٨٦١ – ٠٨٦/٣٦٣٠٧٤
فاكس : ٠٨٦/٣٦٤٨١١

Managing Director
Head office – EL-Minia
TEL:٠٨٦/٣٦٣٠٧٤-٠٨٦/٣٦٤٨١١
Fax :٠٨٦/٣٦٤٨١١

السـادة / البورصة المصرية

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف أن نرسل لسيادتكم عدد (١) نسخة من الرد على تقرير السادة مراقبى الحسابات عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للشركة فى ٢٠٢١/٩/٣٠ .

برجاء التفضل بالإحاطة ،،

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

مسئول علاقات المستثمرين

محاسب / ضياء محمود صديق

رئيس القطاع المالى

محاسب / محمود صابر رشيدى

شركة مطاحن مصر الوسطي
ش . م . م

مكتب الرئيس التنفيذى
المركز الرئيسي – المنيا
ت: ٠٨٦/٣٦٤٨١١ – ٠٨٦/٣٦٣٠٧٤
فاكس : ٠٨٦/٣٦٤٨١١

Managing Director
Head office – EL-Minia
TEL:٠٨٦/٣٦٣٠٧٤-٠٨٦/٣٦٤٨١١
Fax :٠٨٦/٣٦٤٨١١

الرد على تقرير السيد / مراقب الحسابات بشأن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لشركة مطاحن مصر الوسطى في ٢٠٢١/٩/٣٠

ملحوظة الجهاز	رد الشركة
- أساس إبداء استنتاج متحفظ : - عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو توفيق أنظمة وأوضاع الشركة وفقاً لما يلى : - بلغ صافى الربح المحقق خلال الفترة – قبل حساب ضريبة الدخل نحو ٣٣.٥٠١ مليون جنية مقابل نحو ٣١.٢٧٣ مليون جنية بنسبة تطور حوالى ١٠٧% وقد تلاحظ ما يلى :- - بلغت إيرادات التشغيل للغير نحو ١٠٧.٨٧٠ مليون جنية من طحن كمية حوالى ٢٤٦ ألف طن وقد تضمنت الكمية المطحونة حوالى ٣٨٠ طن تخص الفترة من ٢٠٢١/١٠/١ حتى ٢٠٢١/١٠/٥ بقطاع أسيوط تاريخ التصفية الصفرية لمطاحن القطاع ، مقابل نحو ١٠٥.٥٥٢ مليون جنية من طحن كمية حوالى ٢٤٠ ألف طن تبلغ زيادة الإيراد نحو ٢.٣١٨ مليون عن كمية حوالى ٦ آلاف طن بنسبة زيادة حوالى ٢.٢ % ، وعلى الرغم من وجود فائض فى الطاقات المتاحة للطحن بالشركة إلا أنه تلاحظ القيام باستلام كميات دقيق من الشركات الشقيقة بلغت حوالى ١٠ ألاف طن أفقدت الشركة عوائد طحن أقماحها وعمولة بيع النخالة الناتجة منها البالغة نحو ٦ مليون جنية . - إنخفاض إيرادات الشركة من الخدمات المباعة بنحو ٢.٤٩٦ مليون جنية حيث بللغت نحو ١٦.٧٥٩ مليون جنية فى ٢٠٢١/٩/٣٠ مقابل نحو ١٩.٢٥٥ مليون جنية خلال الفترة المثيلة بنسبة إنخفاض حوالى ١٣ % . - زيادة إيرادات الشركة من الفوائد الدائنة والتى بلغت نحو ٨.٥٩٠ مليون جنية ، مقابل نحو ٦.٤٩٥ مليون جنية بنسبة حوالى ٣٢ % . نوصى بضرورة العمل على بذل المزيد من الجهود لتعظيم إيرادات الشركة من أنشطتها الرئيسية والاستفادة من كافة ما تملكه من قدرات مادية وبشرية فى ضوء ما يتجه نظامها الاساسى وبما يؤدى إلى تعظيم عوائدها .	- ارتفع صافى الربح لأتباع الشركة سياسة ترشيد كافة النفقات ، وسوف يتم العمل على تعظيم إيرادات الشركة من كافة الأنشطة والعمل على تنوعها
- بلغ صافى الأصول الثابتة فى ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ٢١٥.٩٩٣ مليون جنية بعد خصم مجمع الإهلاك البالغ ٤٦٨.٤٣١ مليون جنية ، وقد تلاحظ بشأنها ما يلى :- - تضمنت الاصول الثابتة طاقات عاطلة غير مستغلة منذ عدة سنوات بلغت التكلفة الدفترية لما أمكن حصره منها نحو ٢٥.٣٤٣ مليون جنية تتضمن بعض المطاحن ومصانع المكرونة وغيرها والمتوقفة منذ عدة سنوات ، وقد تلاحظ بشأنها ما يلى :- - عدم الانتهاء من التصرف فى آلات ومعدات مصنع المكرونة بالمنيا البالغ تكلفته الدفترية نحو ١٨.٧٨٢ مليون جنية والصادر له قرار من الجمعية العامة غير العادية للشركة فى ٢٠١٦/١١/٧ بالموافقة على اتخاذ الإجراءات القانونية لبيعها وقد تم إجراء مزادين لبيعها بتاريخ ٢٠٢٠/١/٩ ، ٢٠٢١/٣/٦ ، ولم يتم الوصول فيهما الى سعر التقييم وأوصت اللجنة بالغاء المزاد وعرض الأمر على السلطة المختصة ، وقد قرر مجلس الإدارة بجلسته رقم (١٠) بتاريخ ٢٠٢١/٣/٣٠ العرض	- مصنع المكرونة : - تم إقامة مزادين علنى بتاريخ ٢٠٢٠/١/٩ ، ٢٠٢١/٣/٦ بمعرفة الخبير المثمن وبحضور اللجنة المشكلة من الشركة القابضة للصناعات الغذائية وانتهت أعمال اللجنة إلى عدم رسو المزاد على أى من السادة المتزايدين لعدم الوصول إلى السعر الاساسى وقد وافقت اللجنة على عدم البيع . - تم موافقة مجلس الإدارة بجلسته رقم (١٠) بتاريخ ٢٠٢١/٣/٣٠ بالموافقة على بيع آلات ومعدات مصنع المكرونة بالمنيا كأجزاء منفصلة وليس كخط أنتاج متكامل وذلك بعد احتفاظ الشركة بما يلزم وحداتها الإنتاجية من آلات ومعدات مصنع المكرونة وسيتم عرض الأمر على السلطة المختصة للموافقة على بيع آلات ومعدات مصنع المكرونة كأجزاء منفصلة . - مطحن الحمراء : تم عرضه للتأجير أكثر من مرة ولم يتم

على الجمعية العامة للموافقة على بيع الآلات والمعدات كأجزاء منفصلة وليس كخط إنتاج متكامل وهو ما لم يتم حتى تاريخه . - وجود العديد من المباني والاراضى غير المستغلة ببعض وحدات الشركة تبلغ تكلفتها الدفترية نحو ٤.١٠٣ مليون جنية ، نحو ٥٧ ألف جنية على الترتيب ، منها مطاحن الحمرا وساحل سليم وديروط بأسيوط ، مطحن عبد اللطيف ببنى سويف ، شونةة الريرمون بالمنيا . - استمرار عدم التصرف الإقتصادى لخط إنتاج الخبز الفينو (مخبز جيفرا) بقطاع أسيوط والمتوقف عن العمل منذ سنوات والمهلك دفتريا بالكامل وكذا قطع الغيار الخاصة به البالغ قيمتها نحو ١٤٠ ألف جنية رغم ورود كتاب من الشركة القابضة فى ٢٠١٧/١١/٢٦ يفيد صدور موافقة وزارة المالية على قيام الشركة القابضة باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة للبيع وجارى استكمال إجراءات البيع . نوصى بدراسة أوجه الاستفادة من كافة الطاقات المتاحة بما يعود بالنفع على الشركة ووضع الخطط اللازمة لاحلال وتجديد أصولها مع تطبيق معيارى المحاسبة المصرية رقما (١٠ ، ٣١) بشأن الاصول الثابتة وإضمحلالها واستبعاد قيمة مبانى مطحن سلندرات المنيا من حساب الأصول الثابتة ، مع سرعة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ قرارات الجمعيات العامة للشركة .	تأجيره وجارى دراسة كيفية استغلاله . - ساحل سليم وديروط بأسيوط : سيتم إدراجهم لمشروعات الاستثمار العقارى مستقبلاً بعد تسجيلهما وسوف يتم دراسة كيفية استغلالهما بعد انتهاء إجراءات التسجيل . - مطحن عبد اللطيف : يتم استخدامه كورشة سيارات ومخزن لقطع الغيار . - شونة الريرمون : تمت الموافقة على إنشاء صومعة معدنية سعة ٣٠ ألف طن وجارى اتخاذ اللازم من إجراءات بناء على موافقة معالي الدكتور وزير التموين بتاريخ ٨ / ٣ / ٢٠٢١ وتم عمل مناقصة بين المكاتب الاستشارية لعمل الدراسات اللازمة والإشراف على إنشاء الصومعة . مخبز جيفرا :- تم إرسال التقرير للشركة القابضة والمظروف المغلق الخاص بالتسعير للخط ، وذلك لاستكمال إجراءات بيع الخط .
- مازالت الأصول الثابتة تتضمن قيمة مبانى وآلات صومعة بنى مزار التابعة لقطاع المنيا البالغ تكلفتها الدفترية نحو ٢٠.٤٣٨ مليون جنية بصافى قيمة دفترية نحو ١٦.٧٠٢ مليون جنية والتى تعرضت لحادث انهيار لعدد (٢) خلية فى تاريخ ٢٠١٩/٧/٨ - تنفيذ الهيئة العربية للتصنيع – مصنع المحركات – والتى لم يتم الاستلام النهائى لها نتيجة ظهور بعض العيوب خلال فترة الضمان والتى انتهت فى ٢٠١٨/٦/١٥ والصومعة مؤمن عليها بقيمة تأمينية بنحو ٩.٧ مليون جنية ، وقد تلاحظ فى هذا الشأن ما يلى :- - عدم صدور قرار من النيابة العامة حتى تاريخه بالتصرف فى القضية رقم (٥٤٤٣) لسنة ٢٠١٩ م . إدارى . - عدم إنتهاء اللجنة المشكلة بقرار معالى رئيس مجلس الوزراء فى ٢٠٢١/٧/٩ برئاسة ممثل عن الهيئة الهندسية لدراسة أسباب تصدع وإنهيار الصومعة . - عدم حساب قيمة الاضمحلال لتلك الأصول واستبعاد قيمتها من الدفاتر ، بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية . - ضياع عوائد تشغيل الصومعة طوال فترة التوقف والتى تصل إلى نحو مليون جنية سنوياً . نوصى بمتابعة الإجراءات المتخذة فى هذا الشأن وموافاتنا بما يتم أولاً بأول مع متابعة الموقف التأمينى فى ضوء ذلك ، مع تطبيق معيار المحاسبة المصرية رقم (٣١) بشأن إضمحلال قيمة الأصول ، مع العمل على سرعة تشغيل الصومعة فى أقرب وقت ممكن .	- جارى المتابعة مع الجهات المختصة لإعادة تأهيل الصومعة
- ما زال رصيد حساب التكوين الاستثمارى يتضمن نحو ٣٠٧ ألف جنية قيمة المنصرف على نظام شفط الأتربة (مطحن بوهلر المنيا) الصادر بشأنها أمر التوريد رقم (١٧٨) فى ٢٠١٢/١/١٨ بقيمة أجمالية ٣٦٣ ألف جنية للمورد المكتب الهندسى للأعمال الكهروميكانيكية والذى تخالف نتائجه قانون البيئة رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ المعدل بالقانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٩ قامت الشركة بمصادرة التأمين النهائى وإقامة دعوى قضائية رقم ١٣٠١ لسنة ٢٠١٧ ضد المورد لاسترداد ما تم سداده ومازالت متداولة ، كما تم إجراء أكثر من مناقصة لإصلاحه وتم إلغائها لعدم مطابقة العروض فنياً . يتعين بحث ودراسة ما تقدم ، مع ضرورة العمل على سرعة أصلاح النظام تلافياً لأى عقوبات بيئية ولعد استمراره كرأس مال عاطل مع ضرورة متابعة الدعوى القضائية للحصول على حقوق الشركة طرف المورد طبقاً للتعاقد المبرم معه .	- قامت الشركة بإجراء أكثر من مناقصة لعملية إصلاح نظام شفط الأتربة تفاديا لتعرض الشركة لآي عقوبات بيئية . - تم رفع دعوى قضائية تجاه المكتب الهندسي للأعمال الكهروميكانيكية لاسترداد ما تم سداده للمورد بما يحفظ حق الشركة ومازالت متداولة بالمحاكم ومؤجلة لجلسة ٢٠٢١/٧/٢٩ للتقرير . - قام قطاع المشروعات اشتراكا مع قطاع المنيا بمعاينة النظام وأوصوا بإمكان تشغيل الوحدة بالجهود الذاتية لتشغيلها لتحسين الأداء البيني وتم عرض ذلك على القطاع القانوني وأفاد بالانتظار لحين قيام المحكمة بإيفاد خبير فني لمعاينة الوحدة لحفظ حق الشركة وحتى تاريخه لم تقم المحكمة بإيفاد الخبير وجارى المتابعة بين القطاعات المختصة .

- مازال حساب الإنفاق الاستثمارى يتضمن نحو ١٩ ألف جنية باسم الشركة العامة للصوامع عن أعمال تخليص جمركى والمتوقف التعامل معها منذ أكتوبر ٢٠١٧ ولجوء الشركة إلى مستخلص جمركى آخر . الأمر الذى يلزم بحثه وتسويته فى ضوء الأعمال المنفذة مع تحصيل مستحقات الشركة طرف الغير .	- تم مخاطبة الشركة العامة للصوامع (تخليص جمركي) لاسترداد المبلغ المتبقي بخطابتنا المتعددة وأخرهم استعجال فى شهر ابريل ٢٠٢١ ولم يتم الرد على الرغم من ورود مصادقة من الشركة العامة للصوامع فى ٢٠١٩/٦/٣٠ بالمبلغ وجارى تحصيل ذلك المبلغ أو تسويته .
- بلغ رصيد المخزون فى ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ٢٥.١٦١ مليون جنية وقد تضمن اصناف راكدة وبطية الحركة بنحو ١.٢٧٦ مليون جنية ، والتى تم عرضها فى أكثر من مزاد ولم تتمكن الشركة من بيعها ، كما تتضمن أرصدة المطاحن منتجات تخص هيئة السلع التموينية منها كمية ١٥٩.٦٨٦ طن نخالة خشنة ، عدد ١ طن دقيق تموينى ٨٢% زنة ٥٠ك متحفظ عليها داخل مطحن بوهلر المنيا ، بخلاف عدد ١٩١٨ جوال دقيق ٨٢% زنة ٥٠ كيلو مضبوطات ملك الغير بقطاعات الشركة المختلفة يرجع بعضها لمدة أعوام تشغل سعات تخزينية كبيرة ، وقد أدى طول مدة التحريز إلى سوء حالة بعضها وهو ما قد يؤثر على سلامة المنتجات . يتعين دراسة أوجه الاستفادة من المخزون الراكد وبطئ الحركة ، مع العمل على سرعة التصرف فيه بما يعود بالنفع على الشركة ومتابعة مخاطبة الجهات المختصة لفك الاحراز للاستفادة من عوائد بيعها .	- جارى الإعداد لطرح مزاد علنى قريباً لبيع أصناف الراكد والخردة .
- بلغ رصيد حسابات العملاء واوراق القبض ومدينون اخرون فى ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ٨٢.٤٨٦ مليون جنية بعد خصم مجمع الاضمحلال البالغ ٢١.٠٣٩ مليون جنية وقد أسفرت المراجعة عن بعض الملاحظات نوردها فيما يلى :- - تضمنت حسابات العملاء نحو ١٠.٩٤٨ مليون جنية قيمة أرصدة متوقفة ومرحلة يرجع بعضها إلى أكثر من ٢٠ سنة ، واجهتها الشركة بمجمع اضمحلال بنحو ١٠.٨٧٣ مليون جنية تتمثل فى قيمة مبيعات دقيق ونخالة خشنة وسميد ، هذا وقد صدر بشأن معظمها أحكام لصالح الشركة ولم يتم تنفيذها حتى تاريخه لعدم الاستدلال على العنوان أو الوفاة . يتعين ضرورة العمل على اتخاذ الاجراءات الواجبة لسرعة تنفيذ الاحكام الصادرة لصالح الشركة ، مع ضرورة إجراء التسويات اللازمة بالحسابات على ارصدة العملاء فى ضوء الاحكام الصادرة بشأنهم مع تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (٣١) بشأن أضمحلال قيمة الاصول ، مع استمرار الاجراءات القانونية اللازمة لاستنداء كافة حقوق الشركة وموافاتنا بما يتم أولاً بأول .	- تم تشكيل لجنة لفحص حسابات العملاء المتعثرين بموجب القرار رقم ٢٠ فى ٢٠١٦/٢/١ وقد أعدت اللجنة تقريرها وعرض على مجلس إدارة الشركة بجلسته قم ١١ لسنة ٢٠١٤ / ٢٠١٥ وتم عرض تقرير اللجنة على الجمعية العامة فى ٢٠١٥/١١/١٩ والتي أوصت بموافاة القطاعات القانونية بالشركة القابضة للصناعات الغذائية بالدراسة التي أعدتها الشركة وتم إرسال الدراسة فى ٢٠١٦/١/٢٤ وتم الكتابة للشركة القابضة فى ٢٠١٦/٨/٣٠ ، وتم الرد من الشركة القابضة بالاستفسار عن بعض الأحكام والإجراءات وتم عرض اجتماعات مشتركة بين القطاعات القانونية بالشركة القابضة والقطاع القانونى بالشركة لفحص هذا الموضوع وتم ارسال الخطاب رقم (١٣) فى ٢٠١٨/١/٢ بالإجراءات التى تمت وتم ارسال خطابنا رقم ١٩٩٦ فى٢٠١٨/١١/٢١ بأخر الاجراءات التى تمت من الشركة وتم ورود خطاب فى ٢٠١٨/١١/٢١ من الشركة القابضة للصناعات الغذائية والذى تضمن الموافقة على الرأى القانونى بمذكرة العرض والمنتهى إلى عدم الموافقة على إعدام تلك المديونية وأن يتم اتخاذ كافة الاجراءات القانونية حيال هؤلاء العملاء المتعثرين مع التحقيق فى اسباب تراكم تلك المديونيات على هؤلاء العملاء حتى بلغت هذا المبلغ مع قيام الشركة باستكمال طلب تحرى على مقارهم عن طريق مديرية الأمن حتى يمكن للشركة اتخاذ إجراءات تنفيذ تلك الاحكام . وتم مخاطبة الشركة القابضة بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/١٧ بأخر موقف لتلك القضايا لاتخاذ ما يلزم . وتتم المتابعة المستمرة لكافة القضايا عن طريق القطاع القانوني بالشركة حفاظاً على أموال الشركة . - جارى المتابعة عن طريق القطاع القانوني بالشركة وسوف يتم إجراء التسويات اللازمة للحسابات على أرصدة العملاء فور صدور قرار اللجنة المشكلة .
- وجود ارصدة دائنة " شاذة " فى ٢٠٢١/٩/٣٠ بحسابات العملاء بنحو ٩٦٤ ألف جنية على خلاف طبيعة الحساب بقطاعات أسيوط وبنى سويف والفيوم والمنيا بنحو ٣٧٦ ألف جنية ، ٣١٩ الف جنية ، ٢١٤ ألف جنية ، ٢٨ ألف جنية ، ٢٧ ألف جنية على الترتيب يتمثل معظمها فى قيمة كميات دقيق ونخالة لم يتم تسليمها لاصحابها . نوصى بضرورة بحث ودراسة أسباب تأخر العملاء فى استلام مشمول الفواتير الصادرة لهم فى حينه لما لها من أثر على الانتاج وعوائد الشركة واتخاذ اللازم فى ضوء ذلك .	- تم التصويب حيث أن هذه المبالغ يتم توريدها فى نهاية كل شهر .
- رصيد الشركة العامة للصوامع الظاهر بنحو ٥٩٥ ألف جنية يتمثل فى قيمة فواتير مقيدة على الحساب عن نقليات من صومعة شبرا منذ العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ ولم يتم صرفها حتى تاريخه ، وتجدر الاشارة إلى قيام الشركة العامة للصوامع بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٥ برد تلك الفواتير بخطاب يتضمن أسباب عدم صرفها ومنها عدم وجود موافقة من لجنة البرامج مما يلزم تصويبه .	- سوف يتم تسوية ذلك المبلغ فى ضوء ما تسفر عنه المطابقة مع الشركة العامة للصوامع .

- تضمنت الارصدة المدينة نحو ٣٧٣ ألف جنية قيمة سلف منصرفة لبعض العاملين بقطاعات الشركة المختلفة لم تتم تسويتها رغم تقديم مستندات صرفها . يتعين إجراء التسويات اللازمة وأثر ذلك على الحسابات المختصة .	- تم التسوية فى الشهور التالية .
- تضمنت الارصدة المدينة نحو ٩٦ ألف جنية رصيد " شاذ " على خلاف طبيعة الحساب . مما يلزم بحثه وتصويبه .	- تم التصويب . وتم التنبيه بعدم تكرار ذلك .
- ظهرت ارصدة حسابات النقدية بالبنوك والصندوق فى ٢٠٢١/٩/٣٠ بنحو ٤٥٢.٧١٩ مليون جنية ، وقد تلاحظ بشأنها ما يلى :- - قيام قطاعى بنى سويف والمنيا بإصدار شيكات بمبالغ تتجاوز الأرصدة الفعلية للبنك مما ترتب عليه ظهور رصيد دائن دفترياً ببنك مصر منها : - مبلغ ١٨٠٧١ جنية حساب رقم ١٥ بقطاع بنى سويف . - مبلغ ١٤٣٨٨ جنية حساب رقم ٢٦ بقطاع المنيا . نوصى بضرورة التنبية بعدم إصدار شيكات تتجاوز الأرصدة الفعلية للبنوك لعدم التعرض للمسائلة القانونية .	- تم التصويب .
- تضمنت مذكرات تسوية ارصدة البنوك على العديد من الشيكات الواجب ردها لحسابات البنوك حيث مضى على أصدارها أكثر من ثلاثة شهور ولم تقدم للصرف ، بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٢١٧ ألف جنية ، وذلك بالمخالفة للمادة رقم ٥٠٤ من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ وتعديلاته ، تتمثل فى :- - مبلغ ١٢٠٤٠٦ جنية ببنك مصر قطاع المنيا . - مبلغ ٤٥٥٥٠ جنية ببنك مصر قطاع أسيوط . - مبلغ ٢٨٥٥٣ جنية ببنك مصر قطاع بنى سويف . - مبلغ ١٥٥٧٤ جنية ببنك مصر بالمركز الرئيسى . - مبلغ ٦٩٦٩ جنية ببنك مصر قطاع الفيوم . نوصى باستبعاد الشيكات التى تم لم تصرف وقيدها باسماء أصحابها لاظهار الحسابات على حقيقتها .	- تم التصويب .
- إستمرار وجود بعض الحسابات البنكية بالمركز الرئيسى لا يتم عليها تعامل منذ أكثر من عام أو إعداد مذكرات تسوية لها ، مما يؤدى الى تأكل الأرصدة الموجودة بها بقيمة المصروفات البنكية الدورية المخصومة من الحساب بلغ ما أمكن حصره منها عدد ٦ حسابات بنكية تبلغ أرصدتها الدفترية نحو ٢٠٩ ألف جنية ببنوك الامارات ، الاستثمار العربى ، إسكندرية ، أبو ظبى الاسلامى ، العربى الافريقى ، هيئة البريد العادى . نوصى بدراسة مدى الحاجة إلى تلك الحسابات وإغلاق غير الضرورى منها فى ضوء تلك الدراسة حفاظاً على الأرصدة المتاحة بها .	- تم إغلاق معظم تلك الحسابات وجارى اتخاذ الاجراءات لغلق باقى الحسابات البنكية .
- إستمرار وجود بعض الحجوزات الموقعة على جانب من ارصدة الشركة ببنك مصر بالمركز الرئيسى وقطاعى أسيوط والفيوم بنحو ٣٢٠ ألف جنية . يتعين العمل على رفع الحجوزات الموقعة على بعض أرصدة الشركة بالبنوك حتى تستفيد من أرصدتها النقدية .	- تم مخاطبة بنك مصر بالمنيا ح / ١١٩٧ لموافاتنا بأسباب الحجز ولم نواف بالرد حتى تاريخه . - حجز باسم ورثة السيد / وارد محفوظ – وجارى الاستدلال عليهم لفك الحجز .
- إستمرار وجود وديعة ببنك إسكندرية تبلغ قيمتها نحو ٥٧ ألف جنية منذ عام ٢٠٠٦ متوقف التعامل عليها ، ولم نواف بشروطها ومعدل العائد عليها . نوصى بضرورة مخاطبة البنك للحصول على شروط تلك الوديعة وأسباب توقف التعامل عليها .	-تم إنهاء الإجراءات مع البنك وسيتم سحب المبلغ فى اقرب وقت ممكن .
- رصيد حساب قروض طويلة الآجل من جهات أخرى الظاهر بنحو ٧.١٥٢ مليون جنيه يمثل فائض المنحة الدنماركية المخصصة للصوامع والتي تم إعتمادها في عام ١٩٨٩ تم إستخدامه في تمويل تطوير قسم النظافة وسحب الأتربة بمطحن سلندرات المنيا الملحق بالصومعة . نوصى بضرورة تسوية هذا الرصيد فى ضوء الحكم الصادر بعدم أحقية وزارة المالية لهذا المبلغ .	- قرض وزارة المالية بمبلغ قدرة ٧١٥١٥٥٧ جنيه فائض المنحة الدنمركية للصوامع منذ عام ١٩٨٩ وهى عبارة عن الفرق بين المبلغ المخصص للصوامع والمستخدم الفعلي وتم استخدامه فى تمويل تطوير قسم النظافة وسحب الأتربة بمطحن سلندرات المنيا وطلبت شركتنا اعتبار المبلغ منحة وتم استخدامه فى مشروع تابع للصوامع ولكن وزارة المالية طلبت اعتبار المبلغ قرضا بمعدل فائدة وعلية تم احتساب فوائد منذ عام ١٩٩٣ وتحميلها على مصروفات الشركة إلى حساب

	الفوائد المستحقة والتى بلغت مبلغ قدرة ٣٥١٥٠٦٩.٥٠٠ جنيه وقد قامت الشركة برفع دعوى قضائية ضد وزارة المالية رقم ١٠٨٥٤ لسنة ١٩٩٨ – ٣٣٥٦٧ ق وقد تم الحكم فيها لصالح الشركة حكم نهائي فى ٢٠١٠/٦/٩ ، علما بأن مبلغ الفائدة كان يعلى سنويا على حساب الفوائد المحلية وبعد صدور الحكم لصالحنا وتم قيد الفائدة إيرادات خلال عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ ولم يتم التصرف فى قيمة القرض حتى تاريخه رغم صدور الحكم لصالح الشركة لقيام وزارة المالية بالنقض على هذا الحكم ولم يحدد له جلسة حتى تاريخه . تم مخاطبة القطاعات القانونية بالشركة القابضة للصناعات الغذائية بالخطاب رقم ٣٦١ فى ٢٠١٧/٢/٢٥ متضمنة الإفادة بالرأي فى مدى تعلية المبلغ وجارى تسوية المبلغ .
- عدم إجراء أى مطابقات مع أصحاب الأرصدة المدينة والدائنة من العملاء والموردين خاصة مع الهيئة العامة للسلع التموينية فى ٢٠٢١/٩/٣٠ ، مما ترتب عليه عدم التأكد من صحة وسلامة تلك الارصدة . نوصى بضرورة إجراء المطابقات اللازمة لتوفير أحد أدلة الاثبات الهامة لأغراض المراجعة .	- سوف يتم إجراء جميع المطابقات اللازمة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠
- بلغت الارصدة الدائنة للموردين وأوراق الدفع والدائنون الاخرون نحو ٢٣١.٧٣٧ مليون جنية فى ٢٠٢١/٩/٣٠ ، كما بلغت الارصدة المدينة نحو ١٠.٠٣٣ مليون جنية بعد خصم المخصص البالغ نحو ٢٦٥ ألف جنية ، وقد تلاحظ بشأنها ما يلى :- - ظهر رصيد الهيئة العامة للسلع التموينية بنحو ١٢٨.٥٢٢ مليون جنية يمثل محصلة كافة المعاملات مع الهيئة عن تكلفة الطحن وتسويق الاقماح المحلية وغيرها وقد تبين بشأنه ما يلى : - لم تتضمن الحسابات أثر قيد مشتريات الأقماح التى تم طحنها أو مبيعات الدقيق بالمخالفة للتوجيه الوزارى المحدد لتكلفة القمح والدقيق التموينى وإنتاج الخبز رقم (٣٨) لسنة ٢٠٢٠ وتعديلاته وأخرها التوجيه الوزارى رقم (١٦) لسنة ٢٠٢١ الصادر بتاريخ ٢٠٢١/٥/١١ . - لم يتضمن الرصيد قيد بعض المعاملات المجراة وتخص فترة المركز المالى تتمثل فى : - نحو ١.٢٤٨ ملين جنية قيمة فروق تصنيع مسدده لأصحاب المخابز على حساب الهيئة خلال شهر سبتمبر ٢٠٢١ بقطاعى أسيوط وبنى سويف . - نحو ٩١٩ ألف جنية قيمة منتجات الطحن من الدقيق والنخالة لحساب الهيئة بقطاع أسيوط طبقاً للتصفية الصفرية المجراة فى ٢٠٢١/١٠/٥ وإعتمدتها مديرية التموين عن الفترة من يوليو حتى سبتمبر ٢٠٢١ . - نحو ٦٣ ألف جنية قيمة فروق أسعار لحساب الهيئة عن تسليمات دقيق قسم التعينات وبعض المستودعات بقطاع الفيوم . - أظهرت المطابقة المجراة عن المعاملات المالية حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ العديد من الخلافات التى لم يتم تلافيها منها : - عدم قيام الشركة بقيد بعض المبالغ المدرجة بالمطابقة على حسابها منها نحو ٣٣.٨٠٤ مليون جنية قيمة الغرامات التموينية الموقعة على بعض مطاحنها خلال الفترة من ٢٠١١/٧/١ حتى ٢٠١٩/٦/٣٠ وقد واجهت الشركة تلك الفروق بمخصصات بلغت نحو ١٥ مليون جنية ، نحو ٢.٠٤٧ مليون جنية قيمة عجوزات أقماح لم تعترف بها الشركة على سند من اعتبارها ناتج غربلة . - قيام الشركة بقيد نحو ٦.٧٨٦ مليون جنية على حساب الهيئة قيمة ضرائب ومستحقات مرفوع بشأنها قضايا تتمثل فى ٤.٨٠٥ مليون جنية ضرائب مبيعات عن اعوام سابقة ، نحو ١.٥١٢ مليون جنية حافز نقل ، نحو ٤٥١ ألف جنية قيمة عمولة غربلة أقماح مستوردة فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ لم تعترف الهيئة بها الهيئة ضمن المطابقات المجراة ، هذا وقد واجهته الشركة بمخصص بنحو ٦.٢ مليون جنية عن ضريبة المبيعات وحافز النقل . - قيام الشركة بقيد نحو ١٢.١١٢ مليون جنية على حساب الهيئة قيمة فروق تصنع الخبز المسددة بمعرفة الشركة لأصحاب المخابز بقطاعى	- تم إجراء المطابقة بين الشركة والهيئة العامة للسلع التموينية عن التعاملات للعام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ وبدون قيد مشتريات الاقماح ومبيعات الدقيق . - تم رفع دعاوى قضائية على جميع تلك الغرامات وتم الحصول على براءة في معظم تلك القضايا وجارى الحصول على براءة ذمة مالية وذلك فى الدعاوى حتى ٢٠١٧/٦/٣٠ ، أما باقي الغرامات حتى عام ٢٠١٩ تم رفع دعاوى قضائية بها ومازالت متداولة بالمحاكم ولم يتم إضافة غرامات تموينية فى محضر مطابقة ٢٠٢١/٦/٣٠ . وبالنسبة للعجز هو عجز أقماح لكمية ٣٩٧ طن يرجع لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ ، ٢٠٠٦/٢٠٠٥ وهو عبارة عن كمية نواتج الغربلة تم اعدامها ولم تعترف الهيئة بها بالرغم من تحرير محاضر مع الحجر الزراعى وتم رفع دعوى قضائية على هيئة السلع التموينية للمطالبة برد هذا المبلغ وتمت الاحالة إلى لجنة فض المنازعات والتى احالتها بدروها للمحكمة ولم يتم تحديد جلسة حتى تاريخه وتتم المتابعة عن طريق القطاع القانونى للشركة . - فرق رصيد القمح المحلى عبارة عن مبلغ ٤.٨٠٥ مليون جنيه قيمة ضريبة مبيعات عن أعوام سابقة لا تعترف بها الهيئة وتم رفع دعاوى قضائية وتتم المتابعة عن طريق القطاع القانونى بالشركة ، ونحو ١.٥١٢ مليون جنيه حافز نقل عن عام ٢٠٠٧ لا تعترف به الهيئة وتم رفع قضية عن طريق الشركة وتم احالتها الي محكمة القضاء الاداري وموجلة للتقرير وتتم المتابعة المستمرة لها عن طريق القطاع القانونى بالشركة ، ومكون مخصص للضرائب على المبيعات وحافز النقل بمبلغ ٦.٢

أسيوط وبنى سويف حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ ولم تدرج بالمطابقة ، بخلاف نحو ٣.٦٤٨ مليون جنية تم سداده خلال شهرى يوليو وأغسطس ٢٠٢١ - لم يتم قيد نحو ٣.٨٧٦ مليون جنية قيمة أحكام قضائية صادرة لصالح الشركة وتم تسليمها للهيئة ولم يتم ادراجها بالمطابقة . يتعين الالتزام بالتوجيهات الوزارية الخاصة بالمنظومة ، مع متابعة الإجراءات القانونية بما يكفل حق الشركة والعمل على سرعة نهو الخلافات القائمة لإظهار الحسابات على حقيقتها .	مليون جنيه .
- وجود العديد من الارصدة المدينة المتوقفة بنحو ٧٨١ ألف جنية تتمثل فى نحو ٣٨٧ ألف جنية باسم شركة مطاحن اطسا الكبرى رصيد متوقف منذ عام ٢٠١٤/٢٠١٥ يمثل قيمة فروق تصنيع الخبز المستحق لمخبز الشركة بقطاع الفيوم (منظومة ١) ، نحو ٢٦٥ ألف جنية باسم شركة الحرم للتجارة والتوزيع حصلت الشركة على حكم بشأنه لم تستطع تنفيذه لعدم الاستدلال على العنوان ، نحو ١٢٩ ألف جنية قيمة دفعات مقدمة لبعض الموردين بقطاعى المنيا وأسيوط لم تورد حتى تاريخ المراجعة كما لم يتم الحصول على تأمين أو خطاب ضمان وما زالت التحقيقات جارية . نوصى بالعمل على سرعة تسوية وتحصيل الارصدة المدينة والعمل على تنفيذ الاحكام الصادرة لصالح الشركة .	- شركة إطسا :- تم الحكم لصالح الشركة في الدعوي المقامة علي هيئة السلع التموينى عن قيمة فروق تصنيع الخبز و تم إعلان الهيئة بالصيغة التنفيذية للتنفيذ و جاري المتابعة . - شركة الحرم :- تم السير فى إجراءات تنفيذ هذا الحكم إلا أنه لم يستدل على عنوان المدعى عليه نظراً لقيام شركة الحرم للتجارة بتغير المسمى التجارى لها كما أن صاحب الشركة ويدعى السيد / ياسين عجلان – ليس له محل أقامه معلوم . وجارى متابعة القضية عن طريق القطاع القانوني بالشركة - دفعات مقدمة : سوف يتم تسوية تلك المبالغ وذلك نظرا لصدور قرار النيابة العامة للتحقيق والمقيدة برقم ٨٥ لسنة ٢٠٢٠ .
- وجود بعض الارصدة المدينة لجانب من الموردين قطاع خاص بنحو ٧٩٧ ألف جنية لم يتم تسويتها على الرغم من قيام بعضهم بتوريد مقابل المبالغ المنصرفة لهم خلال الفترة المعد عنها المركز المالى بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٣٠٩ ألف جنية . مما يلزم تسويته .	- تم تسوية معظم تلك المبالغ وسوف يتم الانتهاء منها قبل لإقفال ٢٠٢٢/٦/٣٠ .
- مازال حساب دائنو شراء أصول يتضمن بعض المبالغ المتوقفة والمرحلة منذ أكثر من عشر سنوات بنحو ١٣٢ ألف جنية منها نحو ٦٨ ألف جنية باسم / شركة جارنو مصر للمقاولات رصيد مرحل منذ أكثر من ١٥ سنة عن تطوير قسم النظافة بمطحن سلندرات المنيا ، نحو ٦٢ ألف جنية باسم / شركة المقاولون العرب رصيد مرحل منذ حوالى ١٠ سنوات قيمة ٤٠% محتجزة من المستخلص الثانى عن مشروع خط غسيل الاقماح بمطحن الواسطى . يتعين تفعيل ما ورد بردود الشركة السابقة بسرعة بحث ودراسة هذه الارصدة والعمل على إجراء التسويات اللازمة فى ضوء ما تسفر عنه تلك الدراسة والافادة .	- هذا المبلغ خاص بتطوير قسم النظافة بمطحن سلندرات المنيا ولم تقم شركة جارنو مصر باستكمال التجارب . وسوف تقوم الشركة ببحث كيفية التصرف فى تلك المبالغ . - تم إسناد خط صرف وغسيل اقماح مطحن الواسطى وربطها على شبكة الصرف الصحي لمدينة الواسطى بالأمر المباشر إلى شركة المقاولون العرب باجمالى مبلغ ٣٦٠٦٢١ جنيهاً حيث تم تسليم الموقع في ١٩٩٨/٩/١٥ وتم إرجاء الاستلام الابتدائي لحين الانتهاء من شبكة الصرف الصحي لمدينة الواسطى التي توقف العمل بها وقد تم صرف المستخلص الأول بمبلغ ١٣٦٣٥٩ جنيهاً وتم صرف ٦٠% من المستخلص الثانى بمبلغ ٩٣٩٣٨جنيه وتم خصم مبلغ المذكور لحين الانتهاء منه وتشغيل خط الصرف المتوقف بسبب عدم تشغيل محطة صرف مدينة الواسطى ، وسوف يتم متابعة الموضوع مع شركة المقاولون العرب للانتهاء من هذا الموضوع علماً بأن مطحن الواسطى متوقف منذ ٢٠٠٦ بقرار وزاري ويوجد دعوى قضائية رقم ٢٨٢٢ لسنة ٢٠١٨ مدنى كلى ومؤجلة لجلسة ٢٠٢١/٧/٢ للتقرير .
- تضمنت الحسابات الدائنة الاخرى نحو ٢.٩٢١ مليون جنية مبالغ سبق استقطاعها لصالح جهات خارجية (صندوق دعم الخدمة التموينية ، هيئة الرقابة التجارية ، نقابة المهن الزراعية ، لجنة البرامج ، النقابة العامة للصناعات الغذائية ، وغيرها) بعضها مرحل من العام السابق والتى لم تقم الشركة بسدادها ، نحو ٧٩٠ ألف جنية تمثل ارصدة مرحلة منذ عدة سنوات (عجز دقيق بإدارة الشركة ، مضبوطات مباحث التموين ، مبالغ تحت التسوية شركة مصر للتأمين) . نوصى بضرورة الالتزام بسداد كافة المبالغ المستحقة فى مواعيدها المقررة حتى لا تتعرض الشركة لتحمل غرامات عنها ، مع بحث تلك الأرصدة وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك .	- سوف يتم سداد تلك المبالغ للجهات المعلى لها فور ورود مطالبات السداد
- قيام الشركة بتسوية الفروق الظاهرة بين الحسابات الجارية لقطاعات الشركة والمركز الرئيسى لها والبالغ محصلتها رصيد مدين بنحو ٧.٦٩٠ مليون جنية بحساب الموردين دون بحث ودراسة لتلك الفروق . يتعين بحث ودراسة كافة الحسابات الجارية وإجراء التسوية فى ضوء ذلك والافادة .	- تم التصويب .

- بلغ رصيد مصلحة الضرائب العقارية نحو ٤٤٤ ألف جنية ، هذ وقد تلاحظ ما يلى :- - عدم وجود حصر بقيمة الربط السنوى لكل موقع نتيجة عدم امساك سجلات للضريبة العقارية لكافة وحدات الشركة تحدد قيمة هذا الربط . - عدم قيام الشركة بسداد الرصيد الظاهر بالحساب والمتوقف منذ سنوات سابقة على الرغم من وجود حركة للحساب خلال الفترة تتمثل فى تعلية وسداد المطالبات الحديثة . - بلغت جملة المطالبات لبعض مواقع الشركة خلال الاعوام من ٢٠١٣ حتى ٢٠٢١ نحو ٥.٢١٦ مليون جنية إقتصر المسدد منها على نحو ٢.٧٦٦ مليون جنية فقط ، على سند من اعتراض الشركة على الربط الوارد وقيامها برفع دعاوى قضائية على مصلحة الضرائب . نوصى بالتنبيه بامساك السجلات المطلوبة وحصر وتحميل الضرائب العقارية لكافة مواقع الشركة وسرعة السداد لعدم التعرض للغرامات القانونية ، ومتابعة الدعاوى المرفوعة وموافاتنا بما يتم .	- سوف يتم مراعاة قيد الضرائب العقارية بالسجلات ويتم متابعة الدعاوى القضائية المرفوعة عن طريق القطاع القانونى بالشركة . - تم سداد جزء من المطالبات الواردة لحين انتهاء إجراءات الطعن وصدور القرار .
- بلغ رصيد الشركة القابضة للصناعات الغذائية فى ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ٦.٠٢٥ مليون جنية ، ولم تتم المطابقات اللازمة على كافة المعاملات الجارية مع الشركة القابضة منذ العام المالى المنتهى فى ٢٠١٩/٦/٣٠ وحتى تاريخه والتى تعتبر أحد أدلة الأثبات الهامة ، كما لم يتضمن الحساب نحو ٤٤٢ ألف جنية قيمة ١٠ جنية عن كل طن نخالة مباعة خلال الفترة من يوليو ٢٠٢١ حتى ٢٠٢١/٩/٣٠ البالغة حوالى ٤٤ ألف طن لصالح صندوق موازنة الاسعار بالشركة القابضة للصناعات الغذائية ، حيث تم إدراجها ضمن الحسابات الدائنة الآخرى . نوصى بضرورة إجراء المطابقات اللازمة على الارصدة منذ ٢٠١٩/٦/٣٠ وحتى تاريخه ، واتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه تلك المطابقات ، مع تصحيح التوجيه المحاسبى للرصيد .	- تم سداد مبلغ ٤ مليون جنية فى شهر أكتوبر ٢٠٢١ وجارى الاعداد لإجراء مطابقة مع الشركة القابضة للصناعات الغذائية .
- تم تحميل قائمة الدخل ببعض المبالغ التقديرية بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١٩.٥٣٨ مليون جنية ، تتمثل فيما يلى :- - نحو ٧.٥٣٨ مليون جنية قيمة ضرائب دخل دون إعداد إقرار ضريبى ، فضلاً عن عدم حساب الضريبة المؤجلة عن تلك الفترة . - نحو ٤ مليون جنية قيمة مكافأة العاملين عن العام المالى ٢٠٢٢ ، ودون وجود قرار يؤيد ذلك . - نحو ٤ مليون جنية قيمة مصاريف كهرباء عن شهر ٢٠٢١ ، فى حين بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٧.٠٨٦ مليون جنية . - نحو ٢ مليون جنية قيمة مصاريف قطع غيار عن شهر سبتمبر ٢٠٢١ - نحو مليون جنية قيمة أجور للعاملين عن شهر سبتمبر ٢٠٢١ ، فى حين بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١.٨٢٦ مليون جنية . - نحو مليون جنية عمولة تخزين أقماح مستوردة عن فترة المركز المالى ضمن حساب الخدمات المباعة . ويتصل بذلك ما تبين لنا من عدم تحميل المصروفات ببعض المبالغ التى تخص الفترة بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٤٩٦ ألف جنية تتمثل فى - نحو ١٥٨ ألف جنية قيمة مصروفات وخدمات مشتراة منصرفة خلال شهر أكتوبر ٢٠٢١ وتخص فترة المركز المالى . - نحو ٣٣٨ ألف جنية قيمة المساهمة التكافلية بنسبة ٢.٥ فى الالف من جملة افيرادات خلال الفترة . نوصى بضرورة إعداد الإقرارات والدراسات اللازمة ، مع حصر كافة المصروفات الفعلية وحساب قيمة المساهمة التكافلية عن الفترة ، وغجراء التصويبات اللازمة فى ضوء ذلك .	- سوف يتم اعداد الاقرار الضريبى فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ . - تم حساب مبلغ ٤ مليون مكافأة طبقاً لما هو متبع كل عام وتم تصويب باقى بند الأجور والمكافآت . - تم التصويب . - تم التصويب . - تم التصويب . - تم التصويب . - تم التصويب .
- حساب الخدمات المباعة فى ٢٠٢١/٩/٣٠ الظاهر بنحو ١٦.٧٥٩ مليون جنية يتضمن بعض المبالغ أهمها :- - نحو ١٢.١٤٩ مليون جنية تمثل قيمة ما حصلت عليه الشركة من صافى قيمة عمولة بيع النخالة بنسبة ١٠% من صافى اسعار البيع بعد استبعاد قيمة الخدمة التموينية وقيمة الفوارغ والتحميل طبقاً للمنظومة ، حيث بلغت قيمة العمولة نحو ١٥.٩٢١ مليون جنية تحملت الشركة عنها	- طبقاً للقرار الوزارى رقم (٢٢٢) لسنة ٢٠١٧ بتاريخ ٢/٨/٢٠١٧ بشأن تنظيم تداول النخالة يتم تحديد سعر النخالة الخشنة عن طريق وزارة التموين ويؤدى ارتفاع الاسعار فى بعض الاحيان الى تكدس النخالة بالشركة ويتم البيع فى الفترة التالية لها طبقا لتحرك السوق أو انخفاض السعر المحدد وتقوم الشركة عند زيادة الارصدة بالتنازل عن جزء من العمولة أو كلها

- عدد (١) مكتب إدارى بالقاهرة بمساحة ٢٢٥ م٢ ، عدد (١) استراحة بقطاع بنى سويف بمساحة ١٤٠ م٢ . - أراضى مدرجة بسجل الأصول ولا يوجد لها سند ملكية (مطحن الوادى الجديد ، مستودع موط . نوصى بضرورة العمل على سرعة اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لانهاء أعمال التسجيل لكافة المواقع حفاظاً على أصول الشركة وموجوداتها .	الوقت ورغم المكاتبات العديدة من الشركة لمحافظة أسيوط والمجلس الشعبي المحلى وإدارة أملاك الدولة بأسيوط إلا أن المجلس الشعبي المحلى اصدر القرار رقم ٣٦٩ لسنة ٢٠١٠ بتخصيص هذه المساحة لمشروعات ذات نفع عام وأعقب هذا القرار صدور قرارات بتخصيص الأرض لتنفيذ محطة صرف صحي ، مدرسة لغات وقد أقامت الشركة الدعوى رقم ٢٥٠٨٩ لسنة ٢٦ق بالقضاء الادارى بهذا الشأن بجلسة ٢٠٢٠/٢/٢٧ بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وتم إقامة طعن أمام الإدارية العليا ولم يحدد له جلسة - استراحة بنى سويف : مملوكة للشركة عن طريق الشراء من الوحدة المحلية لمجلس مدينة بني سويف وتعذر تسجيلها نظراً لعدم وجود قرار تقسيم للأرض المقامة عليها وسوف يتم رفع دعوى صحة ونفاذ بموجب أصل عقد البيع
- وجود العديد من الدعاوى القضائية المرفوعة من الغير ضد الشركة بلغت حوالى ٣٢ دعوة بشأن استرداد أو إلغاء قرارات تأميم أو نزاعات على ملكية أراضى وعقارات أو تثبيت ملكية أو تمكين أو فسخ عقد إيجار أو ريع ، صدرت بشأن بعضها أحكام فى غير صالح الشركة والآخرى مازالت متداولة ومن ذلك : - ارض شونة السلطان البالغ إجمالى مساحتها ٦ أفدنه والتى كانت تؤجرها الشركة منذ أكثر من ٤٠ عام والتى تملكت الشركة منها مساحة ٢٩٨٨ م٢ بموجب عقد شراء بتاريخ ١٩٩٧/١/٧ من القطعة رقم (٢٨) البالغ اجمالى مساحتها ٨٩٦٤ م٢ مقابل التنازل عن ايجار باقى المساحة ولم تستطع الشركة تسجيل هذا العقد حتى تاريخه لعدم وجود فرز وتجنيب لها، ويتصل بذلك قيام الملاك ببيع باقى المساحة لهذه القطعة وقدرها ٥٩٧٦ م٢ لجمعية إسكان الزراعيين والتى تبين قيامها بتحديد هذه المساحة على واجهة الارض وعمل سور خشب وسلك بينها وبين ارض الشركة وجارى عمل دعوى وفرز وتجنيب وصحة نفاذ للعقد . - وجود نزاع بين الهيئة العامة للاصلاح الزراعى والشركة على ملكية مساحة ١٨س ١٥ط تمثل جزء من إجمالى مساحة مطحن ساحل سليم بأسيوط البالغة ٥س ١٤ط ٢ف ، حيث قامت الشركة بتقديم إجراءات أعتراض على الإستيلاء أمام لجنة فض المنازعات بالهيئة العامة للاصلاح الزراعى وقد صدر حكم لصالح الشركة بالغاء هذا القرار فى ٢٠٢١/٨/١٥ ، ومازالت الشركة فى انتظار التصرف القانونى للطعن من الهيئة . - صدور حكم محو شهر قرار التأميم رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ لصالح ورثة / شوقى عوض – لحصة شائعة تبلغ نصف مساحة أرض مطحن شوقى عوض والبالغ مساحته الاجمالية ٢٣٦٢ م٢ ، وكذا الحكم بالزام الشركة بسداد ريعاً قدرته المحكمة بنحو ١٢٥ ألف جنية عن الفترة من ١٩٦٢/٩/٢٦ حتى ٢٠١٥/٥/٢٦ ، وقد قامت الشركة بعمل استئناف فرعى برقم ١٦٧٤ لسنة ٩٥ ق.س.ع أسيوط ومؤجل لجلسة ٢٠٢١/٩/٢٥ . - اقامة دعوى قضائية برقم ٢٠١٤/٩٧٨ من ورثة / ليون عازر – للمطالبة بتثبيت ملكية نصف مساحة مطحن الحمراء البالغ مساحته ١٦٧٧ م٢ ، مؤجلة لجلسة ٢٠٢١/٩/١٤ للتقرير . - أقامة الدعوى رقم ٢٠١٩/٥٢٤ مدنى حكومة أسيوط من ورثة حنا ثابت الصيفى – للمطالبة بتثبيت ملكيتهم وريع مطحن الوليدية " سبق قيام الشركة ببيعه لهيئة الأبنية التعليمية منذ أكثر من ٢٠ عاماً " ، ومؤجلة لجلسة ٢٠٢١/١٠/٢٧ لورود تقرير الخبراء . يتعين سرعة تسجيل المساحة المملوكة بشونة السلطان مع عمل فرز وتجنيب لها حفاظاً على حق الشركة فى واجهة الارض ، ومتابعة الإجراءات القانونية لكافة النزاعات القضائية وموافاتنا بما تنتهى اليه ، مع قيد استحقاق الريع المقرر لمطحن شوقى عوض حتى تاريخه .	- شونة السلطان : أجمالي مساحة الشونة ٨٩٦٤م٢ تمتلك الشركة منها مساحة ٢٩٨٨ م٢ بموجب عقد شراء مؤرخ بتاريخ ١٩٩٧/١/٧ وتم رفع دعوى صحة ونفاذ وقد ارسل الشهر العقارى خطاب بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/١٨ متضمن رسوم إنهاء الدعوى وجارى اتخاذ ما يلزم وسوف يتم رفع دعوى فرز وتجنيب فور انتهاء تلك الدعوى ، وبالنسبة لباقي مساحة الشونة فهي مؤجرة بموجب عقود إيجار. - جميع تلك الدعاوى خاصة بالمساحات المستأجرة من شونة السلطان وليست من ضمن المساحة المملوكة للشركة . - مطحن ساحل سليم:- تم شراء أرض ساحل سليم من مجلس مدينة ساحل سليم واعترضت هيئة الإصلاح الزراعي بتداخل مساحة ١٨س ١٥ط ملكها ضمن مساحة المطحن وأقامت الشركة اعتراضها رقم ٨١ لسنة ٩٢ أمام اللجنة القضائية بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي ومازالت متداولة ومؤجلة لجلسة ٢٠٢١/٧/٢١ لإعلان محافظ أسيوط فى مواجهة النيابة - مطحن شوقى عوض :- الدعوى كانت مقامة من ورثة / شوقي عوض – ضد الشركة لتثبيت ملكيتهم لمساحة ١١٨١ م٢ على الشيوع من اجمالى مساحة المطحن البالغة ٢٣٦٢م وقضى لهم أمام محكمة أول درجة بتثبيت ملكيتهم على حصة الأرض المطالب بها فى الدعوى ومبلغ ١٢٥ ألف جنية كريع عن استغلال الشركة للأرض الخاصة بهم عن الفترة من ١٩٦٢/٩/٢٦ وحتى ٢٠١٥/٥/٢٦ وقضى لصالحهم أمام محكمة أول درجة مما دعا الشركة إلى الطعن بالاستئناف على ذلك الحكم بالاستئناف رقم ١٠٩٤ ق وقضي بجلسة ٢٠٢٠/١/٢١ قبول الاستئناف شكلاً والرفض موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف وتم رفع قضية بالنقض رقم ٩٠/٧١٦٠ق ولم يحدد له جلسه حتى تاريخه . - مطحن حنا عوض :- الدعوى رقم ١١٠٥ /٢٠١٥ الخاصة بأرض مطحن حنا عوض قضى فيها لصالح الشركة باعتبار الدعوى كأن لم تكن بجلسة ٢٠١٩/٦/٢٤ . - مطحن الحمراء:- الدعوى الخاصة بورثة ليون عازر مؤجلة لجلسة ٢٠٢١/١٢/١ للتقرير .

نحو ٣.٧٧٢ مليون جنية بنسبة حوالى ٢٤% قيمة حافز تم صرفه للعملاء الذين تم بيع النخالة لهم على سند من ارتفاع أسعار البيع المحددة من اللجنة العليا للنخالة ودون حساب ضريبة القيمة المضافة المستحقة بنسبة ١٤% على تلك العمولة . - نحو ٣.٥٤٦ مليون جنية قيمة تحميل وتعتيق النخالة خلال الفترة ، ودون حساب ضريبة القيمة المضافة المستحقة بنسبة ١٤% . - نحو ٣٣ ألف جنية قيمة أجور نقل مرتدة من الشركة العامة للصوامع عن العام المالى السابق تم تخفيضها من الحساب بالخطأ وصحتها حساب أرباح وخسائر مرحلة . - لم يتضمن الحساب نحو ٤٧٥ ألف جنية قيمة نقليات أقماح للشركة العامة للصوامع خلال شهر سبتمبر ٢٠٢١ . نوصى بضرورة العمل على تسويق النخالة بأسعار مناسبة لتخفيض هذا الحافز وحتى تحصل الشركة على العائد المجزى منها ، مع مراعاة حساب الضريبة المستحقة ، وإجراء التصويبات اللازمة على الحساب وأثر ذلك على سلامة الأرباح الظاهرة فى قائمة الدخل .	(١٠% من قيمة البيع) وذلك للتخلص من الارصدة - سوف يتم بحث ودراسة ذلك . - تم التصويب .
- لم تتضمن القوائم المعروضة الأثار المالية لتطبيق القانون رقم (٤) لسنة ٢٠٢١ الصادر بتاريخ ٣ مارس ٢٠٢١ بتعديل بعض أحكام قانون إنشاء صندوق تكريم شهداء وضحايا ومفقودى ومصابى العمليات الحربية والإرهابية والأمنية وأسرهم الصادر بالقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠١٨ والمتضمن فرض ضريبة قيمتها خمسة جنيهات على الخدمات أو المستندات التى تقدمها أو تصدرها الجهات وهيئات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام والشركات المملوكة بالكامل للدولة أو التى تساهم فيها بنسبة تزيد على ٥٠% بناء على طلب ذوى الشأن ، وغيرها من البنود نوصى بضرورة الإلتزام بتطبيق القانون وسداد المبالغ التى يتم تحصيلها وخصمها دورياً .	- تم الاستقطاع والسداد اعتباراً من شهر ديسمبر ٢٠٢١ .
- الاستنتاج المتحفظ : وفى ضوء فحصنا المحدود للقوائم المالية وباستثناء ما جاء بتقريرنا عاليه لم ينم الى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ وعن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية عن الفترة المنتهية فى ذلك التاريخ .	
- ومما لا يعد تحفظاً : - عدم الإنتهاء من تسجيل ونقل ملكية العديد من مساحات الاراضى بحوزة الشركة ومن ذلك : - اراضى آلت بقرارات نزع ملكية أو تأميم أرقام ٤٢ لسنة ١٩٦٢ ، ١٣٢ لسنة ١٩٦٣ بلغ ما أمكن حصره منها مساحة ٣٧ ألف متر وذلك بقطاعات بنى سويف والمنيا وأسيوط . - اراضى مشتراة أو مخصصة من الوحدات المحلية أو المحافظة أو اشخاص بلغ ما أمكن حصره منها مساحة حوالى ١٧ ألف متر بقطاعى الفيوم وأسيوط . - بعض مساحات الاراضى بحوزة الشركة وغير مدرجة بسجلات الأصول لعدم تمكنها من تقنين وضعها لارض شونة الغريب بمساحة ١٦س ٢١ط ١١ف ، أرض دشلوط بمساحة ٩س ١٣ط ٤ف بمحافظة أسيوط .	- قرر مجلس الإدارة بجلسته رقم (٥) بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٢٩ إنشاء قطاع الأصول بالشركة وقد تم الانتهاء من تسجيل أو صدور حكم بصحة ونفاذ عقد بيع عدد ٣٠ موقع من أجمالي مواقع الشركة (٤٩) موقع وجارى اتخاذ إجراءات تسجيل عدد ٥ مواقع منها ٢ مواقع بقطاع بنى سويف وهى (مطحن نامق ، مطحن إسلام) وعدد ٢ مواقع بقطاع أسيوط وهى (مطحن حنا عوض ، مطحن ديروط) وأخيرا موقع واحد بقطاع الفيوم وهو المبنى الادارى بالفيوم ومتبقي عدد ١٤ موقع جارى استكمال المستندات الخاصة بهم. - مطحن وشونة الوادى الجديد : تم الانتهاء من إجراء الرفع المساحي لكل منهما وجارى فحص المستندات المتوفرة لإمكان اتخاذ ما يلزم فى ضوء المستندات المتاحة . - شونة السلطان : أجمالي مساحة الشونة ٨٩٦٤ م وتمتلك الشركة منها مساحة ٢٩٨٨ م بموجب عقد شراء مؤرخ بتاريخ ١٩٩٧/١/٧ ومقام بشأن ذلك العقد دعوى صحة ونفاذ عقد بيع مقيد طلبها تحت رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٨ شهر عقاري أسيوط ، وتم إجراء الرفع المساحي للمساحة المملوكة للشركة وصدر بشأنها كشف التحديد بأجمالي مساحة ٢٩٨٨.١١ م٢ وبالنسبة لباقي مساحة الشونة فهي فهي مؤجرة بموجب عقود إيجار وسيتم عمل دعوى فرز وتجنيب لتحديد حدود ملكية الشركة بعد الانتهاء من دعوى صحة ونفاذ عقد البيع . - شونة الغريب : تم تقديم طلب لتحرير عقد البيع الخاص بشونة الغريب مركز ساحل سليم إلى إدارة أملاك الدولة الخاصة بأسيوط وجارى الحصول على المستندات اللازمة حتى يتسنى تحرير العقد . - شونة دشلوط : صدر قرار وزير الزراعة فى ٢٠٠١/٦/٣٠ بالموافقة على إقامة شونة للشركة ونظراً للتأخر فى اتخاذ إجراءات البيع فى هذا

- وجود العديد من الفروق المساحية ببعض أراضى المطاحن والشون بكافة القطاعات بين ما هو وارد بعقود الملكية أو الوارد بشهادات السجل العينى وبين المساحات المثبتة بسجلات الأصول الثابتة بلغ ما أمكن حصره منها حوالى ٣٣٤٨٥ م بالنقض ، حوالى ٨٤٨٦ م بالزيادة . يتعين بحث أسباب هذه الفروق وتصويب السجلات فى ضوء تقنين الوضع مع الجهات المختصة والمطالبة بالحصول على التعويض عن فروق المساحات والافادة .	- مجمع مطاحن بنى سويف : يشتمل على مطحن بوهلر ومطحن تبارك والصوامع وقد قيدت مساحة بوهلر منفردة بسجل الأصول بمساحة ١٠٨٩٨ م ومساحة تبارك والصوامع منفردة بمساحة ٢٧٦٣٥م واجمالى الموقع ٣٨٥٣٣.٣٨ م طبقاً للرفع المساحي الحديث وجرد ٢٠٢٠/٦/٣٠ حيث تمتلك الشركة مجمع مطاحن بني سويف بموجب قرار رئيس مجلس الوزارء رقم ٤١٦٢ لسنة ١٩٦٥ بمساحة ١٥س ١٨ط ٨ف تعادل ٣٦٨٥٩.٣٥م٢ إضافة إلى مساحة ١٦س ٦ط تعادل ١١٦٦.٦٤ م٢ تم شراؤها من محافظة بنى سويف لتصبح اجمالى المساحة الواردة بالعقود ٣٨٠٢٦ متر مربع والفارق بين المساحات الواردة بسندات الملكية والرفع المساحي وهى مساحة ٥٠٧.٣٨ متر وهى منافع عامة وأملاك أميرية وتضع الشركة يدها عليها داخل سور المجمع . - مطحن نامق : تم الرفع المساحي وجارى استخراج كشف التحديد - مجمع مطاحن أسيوط : تم رفع الموقع على الطبيعة وأسفر الرفع عن أن المساحة هى ذات المساحة التي انتهى إليها الجرد على الطبيعة فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ وجارى حالياً توقيع استمارات البيع الخاصة بأرض المجمع وعقود الملكية بمعرفة مديرية المساحة بأسيوط للوقوف على أسباب اختلاف القياس على الطبيعة عن المساحة الواردة بعقود الملكية وتبين أن الفارق فى المساحة من جهة السكة الحديد وتم تقديم طلب لفصل الموقع لهيئة السكة الحديد حيث تبين وجود خطأ الخريطة الخاصة بالموقع وجارى تصحيحه بالهيئة المصرية للمساحة بالقاهرة . - تم الحصول على التعويض عن المساحة المرتدة فى شهر يونية ٢٠٢١ بمبلغ ٣٧٣٧٧٥ جنية . - جارى حالياً حصر جميع الفروق وأسبابها ومستندات الملكية وذلك لعرضها على الجمعية العامة لتصحيح المساحات وذلك بعد الانتهاء من معظم أراضى الشركة
- لم نواف بما إنتهى إليه القطاع القانونى بالشركة القابضة للصناعات الغذائية بشأن تنفيذ توصية الجمعية العامة للشركة فى ٢٠١٧/١١/٩ بالبت فى قرارعدم إخلاء طرف مجلس إدارة الشركة السابق والصادر من الجمعية العامة العادية للشركة المنعقدة فى ١٩٩٨/١٠/٢٤ للنظر في إعتماد القوائم المالية للعام المالى ١٩٩٨/١٩٩٧ ، وتجدر الإشارة إلى صدور حكم فى ٢٠٠٣/٤/٧ بحبس رئيس مجلس الإدارة لمدة سنة واحدة وإيقاف التنفيذ لمدة ثلاثة سنوات فى القضية رقم ١٦٩٧ لسنة ٢٠٠٣ . نوصى بضرورة موافاتنا بما تم الانتهاء إليه فى هذا الشأن .	- أوصت الجمعية العامة العادية للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/١١/١ بأن يتم عرض مذكرة من القطاع القانونى للشركة على الجمعية العامة القادمة لاتخاذ القرار .
- أسفرت مراجعة قوائم التكاليف عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢١/٩/٣٠ عن الأتى : - نحو ٦.٠٤٠ مليون جنية لنشاط التخزين . - نحو ٦٤٣ ألف جنية لنشاط المخابز . نوصى ببحث ودراسة أسباب خسارة بعض الأنشطة ووضع خطط تسويقية مستقبلية للنهوض بالإيرادات والافصاح عنها .	- هذه الخسائر ناتجة عن انخفاض الكميات المخزنة خلال الفترة - جارى إعداد دراسة شاملة لتأجير مخابز الشركة وتم طرحها بامزاد علنى للتأجير وجارى البت فى العروض المقدمة .

رئيس القطاع المالي

محاسب / محمود صابر رشيدى

الرئيس التنفيذى

محاسب / بكرى حسن عبيد